الأمم المتحدة

A/C.3/59/SR.18

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
18 March 2005
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كوتشنسكي ..... (أوكرانيا)

ثم: السيدة استناه بانو (نائبة الرئيس) ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-56051 (A)

0456051

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٩٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع) (A/C.3/59/L.16 وL.17)

عرض مشروع القرار *A/C.3/59/L.16* نتائج الاستعراض العشري للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

١ - **السيد نديميني** (جنوب أفريقيا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فقدم مشروع القرار، الذي يهدف بصفة أساسية إلى التأكيد على أن تعير اللجنة الثالثة انتباهها إلى نتائج دورة لجنة التنمية الاجتماعية التي ستعقد في العام المقبل. وقال إنه لا يجب استخدام الاستعراض العشري لإعادة فتح المفاوضات المتعلقة بالالتزامات المتخذة في قمة كوبنهاغن وبنتائج الدورة الرابعة والعشرين الاستثنائية للجمعية العامة، إلا من أجل اتخاذ وسائل عملية تساهم في تطبيقها.

عرض مشروع القرار *A/C.3/59/L.17* تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

٢ - **السيد ريهرن** (شيلي): قدم مشروع القرار الذي يهدف بصفة أساسية إلى الحث على تطبيق الالتزامات المتخذة بموجب إعلان كوبنهاغن حول التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل والمبادرات الجديدة للتنمية الاجتماعية، كما يؤكد على التزام المجتمع الدولي بقصد تعجيل وصول التنمية الاجتماعية للجميع.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

عرض مشروع القرار *A/C.3/59/L.18*: سياسات وبرامج متعلقة بالشباب

٣ - **السيدة كارفالهو** (البرتغال): قالت إن ألمانيا وأنغولا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وبلغاريا وقبرص والدانمرك وسلوفاكيا وسلوفينيا وأسبانيا وفنلندا وفرنسا واليونان وهنغاريا وأيرلندا وإيطاليا وليتوانيا وليختنشتاين ولكسمبرغ وموناكو وهولندا وبولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية وسويسرا والسويد وتركيا وتايلند انضمت إلى وفده بصفتها من مقدمي مشروع القرار، وأشار إلى أنه يأمل الانتهاء من المفاوضات سريعا بقصد تحقيق اتفاق آراء عليه، بأقصى قدر ممكن من الدعم.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/59/L.20 وL.22)

عرض مشروع القرار *A/C.3/59/L.20*: شبكة المساعدة في إنفاذ القانون الدولي لمكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية

٤ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قدم مشروع القرار الذي يهدف إلى توسيع تغطية شبكة مراكز الاتصال بشأن الجرائم السبرانية، والذي تم إعداده من أجل تحسين طرق المساعدة التقليدية في حالات الجريمة المتعلقة بشبكات الاتصال وغيرها من الشبكات التكنولوجية.

عرض مشروع القرار *A/C.3/59/L.2*: تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني

٥ - **السيد كافالاري** (إيطاليا): قال إن الأرجنتين وبيلاروس والنرويج وبيرو انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأبرز الحاجة إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وفقاً للتوصيات التي يتضمنها تقرير

الأمين العام (A/59/205). وذكر أن المشروع يهدف إلى الانتفاع من الحث الاستفادة من الزخم الذي تحقق بدخول اتفاقية باليرمو والبروتوكولين الخاصين بها حيِّز التنفيذ، وإلى التأكيد على ضرورة تخصيص الموارد اللازمة للبرنامج لمواجهة التحديات الجديدة والطلبات على المساعدة التي يقدمها. وقال إن النص يرتكز بقدر كبير على قرار العام الماضي، إلا أنه يتضمن تغييرات عديدة، يتم تقديمها بهدف التوصل إلى قرار أكثر فعالية وموجه إلى العمل. وأعرب عن أمله بأن تتم الموافقة عليه من خلال اتفاق للآراء، بأقصى قدر ممكن من الدعم.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3/59/L.19)

عرض مشروع القرار *A/C.3/59/L.19*: التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

٦ - **السيدة فيلر** (المكسيك): قالت إن أفغانستان وبيلاروس والبرازيل وبنما وسنغافورة وجنوب أفريقيا وطاجيكستان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، وأشارت إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع نص متوازن يراعي اهتمامات جميع الدول والمجموعات والأقاليم ويتفق مع التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي في مواجهة التحول الثابت لظاهرة إنتاج المخدرات ونقلها واستهلاكها بطريقة غير مشروعة. وأضافت أن المشاورات غير الرسمية لا تزال جارية مع كثير من الوفود، وأنها تأمل أن تتم الموافقة على المشروع دون الحاجة إلى عرضه للتصويت.

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/59/41، Corr.1، A/59/184-S-2004/602، A/59/190، A/59/274، A/59/331)

٧ - **السيد ماكانغا** (غابون): قال إنه منذ أن تم التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩٤، اشتركت بلاده في مبادرات عديدة لصالح الطفل. واعتبر أن الموافقة التي تمت مؤخراً على قانون يمنع استغلال وإساءة معاملة الأطفال في الأراضي الوطنية، وعلى مشاريع قوانين أخرى تتعلق بإنشاء برلمان للأطفال ومرصد وطني لحقوق الطفل، إنما هي إشارة واضحة على إرادة الحكومة لحماية الأطفال تجاه تلك الظواهر.

٨ - وذكر أن الحكومة قامت أيضاً بالتعاون مع البرنامج المشترك للأمم المتحدة حول متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز بإنشاء صندوق مخصص لمساعدة اليتامى بسبب هذا المرض والأطفال الآخرين المتضررين، وأنها اشتركت في العديد من الاجتماعات على المستوى الإقليمي بهدف وضع سياسات لصالح الأطفال.

٩ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، إلا أن حالة الأطفال لا تزال هشة في مناطق كثيرة في أنحاء العالم، خاصة في البلدان النامية، بسبب الفقر والصراعات المسلحة والأمراض مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. ولهذا، فإن من الضروري أن تتخذ الدول والوكالات المهتمة بحماية حقوق الأطفال وتعزيزها إجراءات ملحة لتطبيقها تنفيذا للتعهدات التي تم الالتزام بها بموجب الاتفاقات الدولية. وأضاف أنه عندما يتعلق الأمر بهذا التحدي، يجب أن يتم التأكيد على حقوق الطفل وليس على الوعود.

١٠ - السيدة استناه بانو (ماليزيا) نائبة الرئيس، شغلت مقعد الرئاسة.

١١ - **السيدة هوخ** (ليختنشتاين): قالت إنه كما يتضح من التقرير الثاني لليختنشتاين المتعلق بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل خلال السنوات الخمس الأخيرة، فقد حدث تقدم كبير في هذا المجال في بلادها من ناحية حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، مع إجراء التعديلات اللازمة في القانون

الوطني ووضع آليات للوقاية والمساعدة. وذكرت أن بلادها قامت أيضاً بتشديد التشريع الجنائي فيما يتصل بالجرائم الجنسية وزادت العقوبات المطبقة في حالات التحرش الجنسي ضد القصر، وتم فرض عقوبات في حالات استغلال الأطفال في المواد الإباحية وحالات الاستغلال التي يتم ارتكابها في الخارج، ووافق برلمان ليختنشتاين على إجراء مراجعة لقانون الأحكام الجنائية لزيادة حماية الضحايا في الأحكام الجنائية وليأخذ في الاعتبار بشكل كبير اهتمامات الضحايا. وتشير الأحكام الأكثر وضوحاً في قانون حماية الضحايا إلى التفهم الواجب إزاء الضحايا الذين يجري التحقيق معهم، والاقتصار على تقديم الدليل مرة واحدة وأن يقوم خبراء بإجراء التحقيق. وفي ١٩٩٩ تم إنشاء فريق متعدد التخصصات من الخبراء يعمل كمركز تنسيق للمتخصصين الذين يشتغلون في قضايا التحرش الجنسي ويدعم العلاقات والتعاون الفعال بين أنظمة المساعدة الحالية. وركزت على دور المجتمع المدني، وخاصة الأطفال والشباب، واشتراكهم المباشر في عملية مراجعة القانون المتعلق بالشباب، الذي أصبح في صيغته المعدلة يرسخ بقوة مبدأ مشاركة الشباب. وفي ذات الوقت، تم عقد مناقشات تتصل بأشكال جديدة من المشاركة، ونتيجة لتلك المناقشات، قررت الحكومة إرسال عدد كبير من الشباب كمندوبين إلى المؤتمرات الدولية والأوروبية.

١٢ - وقالت إن لختنشتاين ترى،كما اتضح في مناسبات أخرى، أن من الواجب تدبر الفجوة الكبيرة بين المعايير والقواعد المتفق عليها وتطبيقها، وإذا كانت اتفاقية حقوق الطفل تعتمد على دعم شبه دولي، فإن الدول الأعضاء والمجتمع الدولي أخلفوا وعدهم بتعزيز وحماية أحد حقوق الطفل الأساسية وهو حقه في الحياة. وأضافت أن بيانات صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تكشف عن أنه يموت كل يوم ٣٠٠ ٠٠٠ طفل لأسباب يمكن منعها، وأنه من خلال توفير الخدمات الأساسية للمعيشة، وبصفة خاصة المساعدة الأساسية للسيدات الحوامل ولحديثي الولادة وأمهاتهم، يمكن إنقاذ ملايين الأرواح.

١٣ - وأضافت أن انتشار الصراعات المسلحة يعتبر عاملاً آخر يؤثر على زيادة نسبة وفيات الأطفال. وفي تقرير الأمين العام حول التقييم الكامل لنشاط الأمم المتحدة في مواجهة مشكلة إصابة الأطفال في الصراعات المسلحة (A/59/331)، توصل إلى نتيجة مفادها أن العمل الذي تم إنجازه ليس مرضياً وينطوي على كثير من أوجه القصور، ولذا فإن من الضروري العمل الجاد على تطبيق التوصيات الناتجة عن التقييم، وخاصة السعي إلى زيادة الوضوح المؤسسي فيما يتعلق بإسناد المسؤوليات إلى مختلف المشاركين في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان. ومن جانب آخر، أوضحت أن وفدها يرى أنه سيكون من المفيد إنشاء وظيفة لأمين مظالم مستقل للتصدي لمشكلة الأطفال والصراعات المسلحة، وأثنت على الجهود التي يقوم بها الممثل الخاص من خلال حملاته لوضع تلك المسألة في مقدمة الاهتمامات الدولية، وإن كانت ترى أنه يجب إعادة تشكيل ولايته من أجل أن تمنح دلالة أكثر وضوحاً للمهام التي يقوم بها مكتبه.

١٤ - **السيدة خليل** (مصر): أعربت عن اهتمام وفدها بالدراسة المتعمقة التي قدمها الأمين العام حول العنف ضد الأطفال، الجاري وضعها، وعن أملها بأن تلقى تلك الدراسة الاستطلاعية الضوء على أبعاد المشكلة وأن تساعد في تقييم البرامج والاستراتيجيات المقدمة في هذا الإطار لحلها. وفي هذا الصدد يرغب وفد مصر في إبراز المبادرات التي قامت بها مصر خلال الفترة الماضية في مجال حماية الطفولة، وبالذات فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال. وأضافت أن المادة ٢٩ من قانون الأحوال المدنية تنص على أن شخصية الإنسان تبدأ بولادته، وهو ما يعني تقرير أهلية الطفل لتلقي الحقوق والاستفادة من أحكام الرعاية والحماية التي يقرها القانون لكل إنسان، كما تنص على أن للحمل المستكن حقوقاً

يعينها القانون. وينظم قانون الطفل رقم ٩٦/١٢ حقوق القصر المطبقة بموجب المواثيق الدولية التي تتصل بحقوق الطفل.

١٥ - وأردفت أن المجس القومي للأمومة والطفولة في مصر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى قاموا بتنظيم اجتماع الخبراء العربي الأفريقي حول استخدام الوثائق القانونية لمناهضة ختان الإناث، الذي تم عقده في القاهرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وعقب الاجتماع قام ممثلو الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومندوبو المجتمع المدني بإصدار "إعلان القاهرة لمنع ختان البنات" وأوصي بوضع أحكام قانونية خاصة لمنع تلك الممارسة. وفي ٢٠٠٣ وبالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة، وبمشاركة الجهات المختلفة والأطراف الأخرى المهتمة، بدأت الحكومة في وضع خطة وطنية تتعلق بختان الإناث بهدف القضاء على هذه الممارسة تماماً. وقالت إن المشروع خُصص إلى حماية فئات المجتمع التي يظهر فيها ختان الإناث بصورة أكبر، ويتضمن أيضاً إطار لتنفيذ خطة للتنمية المتكاملة تهتم بالظروف الاجتماعية والثقافية. وبفضل تلك الأنشطة، تم في الفترة الماضية القضاء على تلك الظاهرة في ١٢٠ قرية. وذكرت مشروعاً تنفيذياً آخر يركز على صياغة نص تشريعي هام بشأن المعاملة القضائية للقصر. وأبرزت المجهود الذي تقوم به مصر في سبيل تعزيز وحماية حقوق الطفل، الذي يتضح في سياق مراجعة اتفاقية حقوق الطفل لإدخال تفصيلات أكبر على بنودها بما في ذلك النصوص القانونية التي توفر الحماية للأطفال من العنف.

١٦ - وعبرت عن أسف وفدها العميق لاضطراره للإشارة مجدداً إلى الأوضاع المتردية لأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تزداد خطورة كل يوم، ولا تلقي الاهتمام المناسب في التقارير المقدمة إلى اللجنة. وأضافت أن مقالة حديثة الإصدار ذكرت أنه في الأيام الأوائل لعمليات جيش إسرائيل في غزة تم قتل ١٣ طفلاً فلسطينياً وأن أعداد الوفيات والجرحى التي تذكرها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تزداد زيادة مطردة وأن الجيش الذي يقتل العديد من الأطفال هو جيش فقد قيمه الأخلاقية. وبالتالي، يطالب وفدها اللجنة بأن تقوم بالمبادرة لوضع نهاية للاحتلال العسكري ضد الشعب الفلسطيني، حتى يتسنى للأطفال الفلسطينيين أن يتمتعوا بحقوقهم جميعها والعيش في أمان، وهو ما لن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة.

١٧ - **السيد كومبرباتش** (كوبا): قال إنه على الرغم من أننا دخلنا إلى القرن الحادي والعشرين، فما زالت الطفولة في العالم تقع تحت ضحية الأمراض ونقص التغذية والصراعات المسلحة وإساءة المعاملة والاتجار بالأطفال والتحرش الجنسي وسوء الاستغلال الجسدي والاستغلال المادي وفقدان المستقبل . ومن المؤشرات على هذا أن العالم لن يتمكن من توفير التعليم الأولي للجميع بحلول عام ٢٠١٥، ووفقاً لبيانات اليونيسيف فإن واحدا من كل خمسة أطفال في عمر الدراسة لا يذهب الآن إلى المدرسة الابتدائية. ولن يتحقق هدف تقليل نسبة وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات بنسبة الثلثين، حيث أنه يتوفى أقل قليلا من ٨٢ طفلا من كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء وكان الرقم ٨٨ طفلا في عام ١٩٩٨. وأردف قائلا إن الحل النهائي لتلك الكوارث يكمن في تغيير النظام الدولي الظالم الذي يتمركز في أيدي أفراد قليلين بينما يهمش باقي الأغلبية. ومن خلال ممارسة بسيطة للإرادة السياسية وجزء بسيط من المال المخصص للحروب والسلاح يمكن سد هذه الثغرة الهائلة، حيث إن تدريب جندي يكلف سنوياً ما يعادل ٦٤ ضعف ما يكلفه تعليم طفل أو طفلة في عمر الدراسة.

١٨ - وأعرب عن ترحيب كوبا بدخول البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل حيز التنفيذ، ويتعلق

البروتوكولان ببيع الأطفال والاتجار بالأطفال واستخدام الأطفال في المواد الإباحية ومشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة. وأوضح أن بلاده تؤيد كلا البروتوكولين وأنها قامت بالتصديق على البروتوكول الأول وتنظر في التصديق على الثاني، كجزء من سياستها للتعاون فيما يتصل بحقوق الإنسان ومن التزامها الذي لن تحيد عنه بالنهوض بالطفولة. وترى كوبا أن المشكلة التي تواجه المجتمع الدولي فيما يخص الطفولة لا تكمن في مجموعة من الدول، وأن وضع قوائم للدول التي لا تساهم في الجهود المشتركة العامة لا يفيد إلا في تسييس الموضوع والعدوان على الآخرين.

١٩ - وأضاف أنه على الرغم من أن كوبا خاضعة لحصار اقتصادي حديدي لأكثر من أربع عقود، مما يضع عوائق خطيرة أمام وصول الدواء والتكنولوجيا والمنافع الاجتماعية، إلا أن كوبا أحرزت تقدماً ملحوظاً في رعاية الطفولة. ومع الممارسات الحمقاء وسوء النية الواضحة في الإجراءات التي تتخذ ضدها بحجة الديمقراطية، فهي تقدم التحصين ضد الأمراض إلى جميع الأطفال الأقل من خمس سنوات لتطعيمهم ضد أمراض الطفولة الأساسية في النظام الصحي الحالي. وتدرك السلطات الأمريكية تماماً أن جميع الأطفال في كوبا، بنين وبنات، يتم تحصينهم قبل أن يتموا عامهم الثاني بإعطائهم لقاحات ضد ١١ مرضاً، وهذا ما لا يحدث في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن ١٠٠ في المائة من الأطفال الكوبيين يستطيعون الحصول على جميع الخدمات الصحية، وإن نسبة الوفيات بين الأطفال أمكن خفضها إلى ٦ لكل ١ ٠٠٠ طفل حي، وإن معدل الأساتذة في الفصول لطلاب المرحلة الابتدائية هو ١ لكل ٢٠ أو ٢ إذا زاد العدد عن ٢٠. وذكر أنه تم افتتاح مدارس جديدة للفن التشكيلي والمسرح والرقص والموسيقى في جميع المدن الهامة في كوبا. ويؤكد التعليم الخاص على رعاية جميع الأطفال بنين وبنات من ذوي الإعاقة التي لا تتعارض مع إمكانية التعليم. وبفضل الجهود التي تم بذلها على مدى سنوات في مجال التعليم، حازت كوبا على جائزة الملك سينخونج لمحو الأمية لعام ٢٠٠٣، التي تمنحها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وبالمثل فإن كوبا تواصل تعاونها المؤثر مع اليونيسيف، التي تؤمن لها نشاطات دائمة ومتسقة من خلال برامج ومشاريع من أجل الجزيرة كلها.

٢٠ - **السيد هاكيت** (باربادوس): تحدث نيابة عن أعضاء مجتمع الكاريبي، فقال إن بقاء الإنسانية يعتمد في جزء كبير منه على الفعالية التي يتم بها إصدار وتطبيق سياسات حماية الطفولة والحفاظ عليها. وفي الأهداف الإنمائية للألفية والإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للطفولة، التي تم عقدها في ٢٠٠٢، تم الإلحاح بشكل خاص على توفير الصحة والتعليم والأمن للأطفال من خلال أهداف وأغراض ذات مهل محددة وموجهة إلى العمل. وذكر أن الأمم المتحدة قامت بوضع تاريخ محدد لتقليل الفقر، الذي يعاني منه الأطفال بصفة خاصة، ولكن الاتجاهات العالمية تثير شكوكاً حول الإمكانية الحقيقية في تنفيذ هذا الهدف، وأيضاً يبدو الاحتمال ضعيفا لإمكانية تنفيذ التعليم الأوَّلي للجميع بحلول عام ٢٠١٥، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية المخصص للأطفال. وقال إن الدول الأعضاء في مجتمع الكاريبي طالبت بإعادة النظر في الالتزام حول تطبيق اتفاق الآراء الذي تم في مؤتمر مونتيري وتنفيذ خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر جوهانسبرج، خاصة في النواحي التي تتعلق بالطفولة، مثل تعبئة الموارد في المجالات الوطنية والدولية والاستثمار في البنية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والصحة والتغذية والتعليم. وأضاف أن من الضروري لتحقيق تلك الأهداف تقديم الدعم للبلدان النامية واتخاذ الوسائل اللازمة في هذا الصدد. وعلى الصعيد الوطني، لابد من وجود إمكانية لوصول الخدمات الاجتماعية للجميع والتزام جميع الدول بالتنفيذ التام لمبادرة ٢٠/٢٠،

التي تمت الموافقة عليها في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥. وعلى الصعيد الدولي، يجب أن تقوم البلدان المتقدمة بتقديم تعاون أكبر ومساعدة لتخفيف الدين وإعادة إحياء مفاوضات دورة الدوحة من أجل التنمية.

٢١ - وذكر أن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية المنخفضة مثل دول مجتمع الكاريبي، تتعرض لمشاكل خاصة، تنعكس آثارها بشدة خاصة على الأفراد الأكثر استضعافاً من المجتمع كالفقراء والأطفال. ولهذا، فمن الأساسي أن يعترف المجتمع الدولي بالظروف الخاصة لتلك الدول وأن يولي اهتمامه لطلبات المساعدة التي تقدمها تلك الدول. وفيما يتصل بالترتيب العالمي للأولويات، يرى مجتمع الكاريبي أنه يجب إعطاء الأولوية إلى الأمن لدى مواجهة المشاكل الأخرى للإنسانية، وأنه يجب اتخاذ استراتيجية متعددة الجوانب لا تضر بالجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢٢ - وأردف قائلاً إنه خلال السنوات الأخيرة، أبرز أعضاء مجتمع الكاريبي مراراً الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، حيث إنه يوجد في إقليم الكاريبي نسبة عالية من الإصابة بهذا المرض، الأمر الذي يدمر السكان ويتسبب في يتم آلاف الأطفال، وبصفة خاصة وجود مستوى عال من نسبة نقل المرض من الأمهات إلى الأبناء. وبالنسبة لمجتمع الكاريبي، يعتبر مورده الأساسي هو سكانه، وشبح هذا المرض يدمر طفولته وشبابه، ولهذا يلح مرة أخرى على ضرورة تخصيص أموال أكثر لرعاية أكبر في المجال الدولي لهذه المسألة. وأضاف أنه في إقليم الكاريبي بالكامل، تقوم كل الدول ببذل أقصى ما في وسعها لزيادة الموارد المالية التي تخصص لمكافحة متلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنها لديها برامج وطنية موجهة لتقليل معدلات انتقال المرض من الأمهات إلى الأبناء وبدأت هذه الدول في وضع برامج تعليمية عامة بمساعدة اليونيسيف وسياسات حكومية ومبادرات لمنظمات غير حكومية.

٢٣ - وقال إن مجتمع الكاريبي يرى أن التعليم هو السلاح الأفضل الذي يهيئ العالم لمواجهة آثار متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والمشاكل الأخرى التي تواجه الطفولة مثل إساءة معاملة الأطفال. ولا يعد هذا حقاً أساسيا فحسب وإنما أيضاً استثماراً ووسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن أطفال الإقليم جميعا، بنين وبنات، يتمتعون بالتعليم الأوَّلي والثانوي مجاناً، وفي أغلب الحالات، فإن التعليم إلزامي بين سن ٥ و١٦ عاماً. وفي هذا الصدد فإن مجتمع الكاريبي يولي اهتماماً خاصاً للمادة ١٨ من اتفاقية حقوق الطفل، التي تنص بوضوح على مسؤولية الدول بأن تكفل لجميع الأطفال حقهم في التعليم.

٢٤ - **السيد ساميت** (الجزائر): قال إنه بالنسبة للجزائر، فإن تهيئة عالم أفضل للأطفال سيكون بمثابة مساهمة ضخمة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الإعلان وخطة العمل المعتمدين في الدورة الاستثنائية المكرسة للطفولة، ويجب أن يتم تنفيذهما في نطاق متابعة متناسقة لبرامج المؤتمرات الكبيرة الدولية الأخرى والقمم الدولية. وفي تحليله للتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الأهداف الأساسية الأربعة للإعلان وخطة العمل (A/59/274) أي: توفير حياة صحية وتعليم مناسب وحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف ومكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، قال إن الأمين العام اعترف بأنه على الرغم مما تحقق، وبصفة خاصة من خلال ما تم وضعه في نطاق التنفيذ على المستوى الوطني والإقليمي من خطط العمل لصالح الأطفال، فلا يزال يوجد أمامنا الكثير من العمل.

٢٥ - وقال إنه في الواقع وفي الكثير من النواحي، لا يزال وضع الطفل غير مستقر ومقلقاً، في أجزاء عديدة من العالم،

وخاصة في أفريقيا. ولإعادة الكرامة إلى ملايين الأطفال الذين لا يزالون يعيشون في ظروف غير إنسانية، من الضروري أخذ حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار وتنفيذ حقوقهم في التنمية. وذكر أن حقوق الإنسان أيضاً تقتضي تسهيل الوصول إلى الخدمات التعليمية وخدمات الرعاية الصحية والتغذية والمياه الصالحة للشرب وتوفير معيشة محترمة، ولكن من الضروري أيضا تجنب الحروب التي تضر بالأطفال وإنهاء الممارسة المشينة باتخاذ الأطفال كجنود. ويجب اتخاذ إجراءات صارمة ضد استغلال الطفولة، وبصفة خاصة الاستغلال الجنسي. وعبَّر عن شكر وفده للممثل الخاص للأمين العام لمساهمته الضخمة في مسألة الأطفال والصراعات المسلحة، واهتمامه بمشاكل الأطفال الناتجة عن الصراعات المسلحة، وبصفة خاصة الأطفال تحت الاحتلال الأجنبي، خاصة في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة.

٢٦ - وأضاف أن الجزائر خصصت موارد كبيرة وبذلت مجهودات هائلة لتعزيز حقوق الطفل الأساسية من خلال خطط عمل متعددة القطاعات متسقة ومتكاملة من أجل خفض نسبة الوفيات بين الأطفال وتحسين تغذية الطفل وتعزيز وصول التعليم الأوَّلي للجميع وتقديم المساعدة للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة. وفيما يتعلق بتنفيذ تعهداتها، صدَّقت الجزائر على اتفاقية حقوق الطفل، وقدمت تقريرها الأوَّلي إلى لجنة حقوق الطفل، ومن المتوقع تقديم تقريرها التالي في ٢٠٠٥ وإكمال استبيان الأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال. وختاماً، قامت الجزائر بدور نشط في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للطفولة، ولا تضن بجهود لتنفيذ الإعلان وخطة العمل المعتمدين في تلك المناسبة؛

٢٧ - **السيدة فام تي كيم أنه** (فييت نام): قالت إن بلدها تؤيد البيان الذي أدلى به وفد ماليزيا نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأن الاهتمام الثابت بحقوق الطفل الذي تم تكريسه في القمة العالمية للطفولة، تم تكثيفه بفضل الموافقة على وثيقة ''عالم أفضل للأطفال'' في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المكرسة للطفولة. وفي تلك الدورة تم تحديد النواحي التي يجب أن يركز عليها المجتمع الدولي لتحقيق حماية أفضل لحقوق وتنمية الطفل، وإعطاء قوة دفع جديدة للمبادرات وللتعاون الوطني والدولي لصالح الطفولة.

٢٨ - وأضافت أن فييت نام دائماً ما تضع في أولوياتها ممارسة حقوق الطفل، ولذا فهي تنفذ الالتزامات الدولية التي قطعتها على نفسها بكل جدية. وحتى الآن تم إحراز تقدم هام من أجل تحقيق أهدافها، كما يتضح في استعراض منتصف المدة المقدم خلال الدورة الثانية العادية لليونيسيف في عام ٢٠٠٤، حيث ذكرت أن ''فييت نام تتمتع بمساواة واضحة في مجالات الصحة والتعليم''. وذكرت أن ١٠٠ في المائة من المقاطعات والمدن في فييت نام توفر التعليم الأوَّلي، وتم القضاء على الأمية، وأن نسبة ٩٥ في المائة من الأطفال ملتحقون بالمدارس الابتدائية حسب أعمارهم وأنه تم خفض معدل الوفيات بين الأطفال الأقل من خمس سنوات إلى ٤٢ من كل ١ ٠٠٠ وأن نسبة ٩٣,٣ في المائة من الأطفال الأقل من عام يتم تحصينهم بست تطعيمات، وأنه تم القضاء على شلل الأطفال، وأن نسبة ٧٠ في المائة من اليتامى يتم رعايتهم من قِبَل الخدمات المجتمعية.

٢٩ - وأردفت تقول إنه فيما يتصل بمشكلة الأطفال والصراعات المسلحة، فإن فييت نام يساورها قلق عظيم إزاء الوضع الخطير الذي يعيشه الأطفال في أجزاء متعددة من العالم. وفي الواقع، فإن الأطفال هم الضحايا الأساسيون للصراعات المسلحة، حيث يموت فيها الكثيرون وتتسبب في يتم الآخرين، ويعاني آخرون من الاختطاف أو عدم وصول التعليم والرعاية الصحية والحقوق الأساسية الأخرى إليهم. وبالإضافة لذلك، فإن الأطفال هم أكثر من يعانون بعد

الصراعات، ولهذا يعرب الوفد عن ارتياحه لوضع آلية للمتابعة وتقديم التقارير ومراقبة وضع الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة وعن تأييده للعمل الهام الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام من أجل مسألة الأطفال والصراعات المسلحة.

٣٠ - وأردفت تقول إن فييت نام لديها التزام ثابت بتشجيع أطفالها وحمايتهم والاعتناء بهم، وقامت باتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك، ولكن ضعف نموها الاقتصادي يضع أمامها عقبات كبيرة في سبيل تحقيق وتعزيز حقوق الطفل خاصة فيما يتعلق بإساءة معاملة الأطفال والاستغلال الجنسي لأهداف تجارية، ومتلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو مرض يعاني منه أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ طفل. وبفضل التعاون الكبير لليونيسيف ولجمعيات دولية أخرى، قامت فييت نام ببذل أقصى ما في وسعها لحل تلك المشاكل من خلال تنفيذ برامج مرتكزة على الحقوق التي تمنح الأولوية لحماية الأطفال، خاصة المستضعفين منهم، ووضع أسس لنظام قانوني من أجل القصر.

٣١ - **السيدة هلال** (كندا) تحدثت أيضاً بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا: فقالت إن الدول الثلاث تولي اهتماماً كبيراً إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل وإنه لضمان ممارستها تأتي أهمية اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية. وبالإضافة لذلك لا يكفي اتخاذ إجراءات مخصصة فقط، وإنما من الضروري أيضاً تكامل حقوق الطفل في جميع النشاطات سواء كانت دولية أو وطنية، وإدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في جميع برامج وسياسات الطفولة، دون نسيان الأطفال المحرومين من حقوقهم أو المهمشين.

٣٢ - وأردفت تقول إن من الضروري التأكيد على حقوق الطفل وتعزيزها من خلال مناقشتها في الأمم المتحدة وفي إطار قرار عام، وإن كانت كل من استراليا وكندا ونيوزيلندا تشعر أن التوسع والتفاصيل الكثيرة في القرار لا تخدم قضية تقدم حقوق الطفل، وإنما تحد من إمكانية النظر في القضايا الجديدة وذات الأهمية الحيوية. ولهذا يجب مراجعة النص بعناية وتبسيطه لتركيز الانتباه في الأمور الملحة والضرورية.

٣٣ - وقالت إن لجنة حقوق الطفل تقوم بدور أساسي من أجل تعزيز التطبيق الأكثر شمولاً للاتفاقية، وإن من الواجب الاعتراف بجهودها في إثراء المناقشة المنظمة التي جرت مؤخراً حول حقوق الطفل في الطفولة المبكرة. وأضافت أن توسيع عضوية اللجنة مؤخرا أمر يدعو للسرور، فقد أصبحت الآن ذات تمثيل جغرافي أكثر توازناً كما أن لديها وصولا إلى مجموعة أوسع من الخبرات، الأمر الذي سيتيح لها القيام بوظائفها الجديدة في متابعة البروتوكولات الاختيارية وتطبيقها.

٣٤ - وأهابت بالدول الأطراف، باسم استراليا وكندا ونيوزيلندا أن تستنهض الهمم وتعمل بتعاون كامل مع اللجنة وتنفيذ الالتزام بتقديم التقارير. وأضافت أن استراليا وكندا ونيوزيلندا تدعم أنشطة المتابعة والإبلاغ عن حالات انتهاك حقوق الطفل في حالات الصراع المسلح وتقديم المسؤولين إلى المحاكمة وتدعيم حماية الطفلات، بصفة خاصة. وبالإضافة لذلك تشجيع تلك الدول التناسق بين المبادرات الموجودة، مثل ما يتصل منها بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وهي تؤيد وتدعم عمل منظمات الأمم المتحدة وخاصة الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة وأعضاء مكتبه، وكذلك عمل المنظمات غير الحكومية، حيث إن عملهم جميعاً في غاية الأهمية لمواجهة انتهاكات حقوق الطفل واحترام المبادئ السارية للقانون الدولي.

٣٥ - وأشارت إلى التقييم التام الأخير لعمل الأمم المتحدة في مواجهة مشكلة الأطفال المتضررين من الصراعات

المسلحة، الذي قدمه الأمين العام، فقالت إن الوفود التي تتحدث باسمها ترى أن هذا التحليل الهام يساعدها في تحديد كيفية تأمين الحماية للأطفال في تلك الحالات بشكل مستمر ومتناسق. وأبرزت أهمية الموافقة على قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) وضرورة تطبيقه، وحثت الدول الأعضاء على التصديق دون تباطؤ على البروتوكول الاختياري المتعلق بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة وعلى ميثاق روما بشأن المحكمة الجنائية الدولية، الذي يشمل أحكاما واضحة لمعاقبة الأفعال الخطيرة المرتكبة تجاه الأطفال، ذلك إن لم تكن قد صدقت عليهما.

٣٦ - وذكرت أن استراليا وكندا ونيوزيلندا أشارت باهتمام كبير إلى الاستغلال الجنسي للأطفال المتضمن إساءة المعاملة والاتجار بالأطفال واستخدامهم في المواد الإباحية والتحرش الجنسي وعبروا عن رغبتهم في تأييد عمل المفوض الخاص حول بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في المواد الإباحية. وذكرت أنه من الضروري اتخاذ إجراءات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني لمحاربة تلك الجرائم ومحاكمة مقترفيها وحماية حقوق الضحايا.

٣٧ - وأردفت تقول إن العنف ضد الأطفال يعتبر مشكلة معقدة تتطلب رداً ملحاً، ولهذا فإن الوفود الثلاثة تؤيد عمل الخبير المستقل السيد باولو سيرجيو بينيرو بالكامل، من أجل تحقيق إجراء دراسة موسعة حول الموضوع، وتثق في أن توصياته سوف تتضمن حلولاً فعالة وإجراءات للمنع ولإعادة الإدماج على المستويين الوطني والدولي.

٣٨ - وقالت إنه تم في الدول الثلاث تنفيذ أنشطة معينة لتنفيذ البرنامج الذي يظهر في وثيقة ''عالم أفضل للأطفال''. وإنه في بدايات العام، أنهت كندا خطتها للعمل لمتابعة الدورة الاستثنائية حول الطفولة، والتي كان عنوانها ''كندا أفضل للأطفال'' وذكرت أن تلك الخطة هي نتيجة مشاورات مع الأطراف المتهمين بجميع المناطق الجغرافية للبلد والحكومات والمنظمات الأصلية والأطفال والشباب. ومن الأولويات الأخرى لكندا، النطاق المتعدد الأطراف حول التعليم المبكر والاهتمام بالطفل وتعمل الحكومات في هذا المجال لتحسين وصول خدمات التعليم المبكر والاهتمام بالطفولة التي تعتبر خدمات سهلة التحقيق بجودة عالية وبطريقة منظمة. وأيضاً تم اتخاذ إجراء لمكافحة الفقر في الطفولة من خلال برنامج التسليف الوطني من أجل الأطفال وتعزيز التنمية في الطفولة المبكرة من خلال الاتفاق حول تنمية الطفولة المبكرة. وأضافت أن كندا تقوم برعاية مبادرات تشريعية وتنفيذية لحماية الأطفال من الاستغلال وأنها تعد لعقدها في ٢٠٠٥ من خلال مشاورة لدول أمريكا الشمالية حول دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، وفي هذه المشاورة من المتوقع وجود المشاركة النشطة للأطفال والشباب في العملية التحضيرية وفي المشاورة المذكورة سابقاً.

٣٩ - وقالت إنه بالنسبة لنيوزيلندا، فإن الأوضاع مستقرة بما يتفق مع المبادئ الدولية، ولكن لجنة حقوق الطفل كانت قد أشارت في عام ٢٠٠٣ إلى بعض النواحي التي يمكن تحسينها. وقد استجابت نيوزيلندا بوضع برنامج للعمل يقوم على أساس اتفاقية حقوق الطفل ونشرت في العالم الحالي خطة خماسية لنشاطاتها (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) تتضمن ٥٠ موضوعاً، تتجسد فيها التوصيات التي قدمتها اللجنة في عام ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالاتفاقية وبالبروتوكول الاختياري حول تجنيد الأطفال. وبهذه الطريقة، تتقدم نيوزيلندا بنشاط تجاه تخفيف التحفظات المتعلقة بالاتفاقية. وبالإضافة لذلك، فقد أكملت ردها على طلب المعلومات من أجل تنفيذ الدراسة حول العنف ضد الأطفال.

٤٠ - وأضافت أنه من جانبها، وبالتشاور مع الأطفال والشباب، وأيضاً مع القطاعات الحكومية وغير الحكومية، قامت استراليا بإكمال خطتها الوطنية للعمل من أجل

الأطفال والشباب استجابة للوثيقة ''عالم أفضل للأطفال''. وهي تعمل أيضا على تحسين تناسق السياسات والخدمات المقدمة للأطفال وعائلاتهم، مع التأكيد على الوقاية والتدخل المبكر. ومن أجل تحقيق هذه الأغراض، تعد استرالياً برنامجاً وطنياً حول الطفولة المبكرة لزيادة تأثيرات أنشطتها الحالية إلى أقصى حد ولكي تضمن للمستثمرين أن مواردهم تستخدم للعناية بالمشاكل الأساسية، وتم اقتراح نشاطات في أربع مجالات كبيرة هي: صحة الأسر الشابة والتعليم والعناية بالطفولة المبكرة ودعم الآباء والأسر والمجتمعات التي تقوم بتبني أطفال. وقالت إن استراليا وكندا ونيوزيلندا يواصلون تعاونهم مع الدول الأخرى من خلال منظماتهم الإقليمية الخاصة فيما يتعلق بالنقل غير المشروع للمهاجرين وإساءة معاملة الأفراد والجريمة المنظمة العابرة للحدود بما فيها إساءة معاملة الأطفال واستخدام الأطفال في السياحة الجنسية. وأخيراً، إذا كانت التحديات ضخمة فإن الدول الثلاث تكرر التزامها باستمرار التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى، ومنظومة الأمم المتحدة بهدف إيجاد أشكال أكثر فعالية لتحسين حقوق جميع الأطفال.

٤١ - **الدكتور كياو وين** (ميانمار): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به ماليزيا نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأشار إلى الكلمة التي أدلى بها ممثل ميانمار في الدورة السادسة والثلاثين للجنة حقوق الطفل، فقال إن الأطفال في بلده يتمتعون بمكانة مميزة ويتم اعتبارهم بمثابة ''نفائس'' المجتمع، وبالإضافة لذلك فإن شكل الأسرة الطبيعية هو السائد في ميانمار فلا يحظى الأطفال بالاهتمام من آبائهم وأجدادهم وأقاربهم فحسب، وإنما أيضاً من مجتمعاتهم. ولهذا السبب، قام اتحاد ميانمار بالتصديق العاجل على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١ وإصدار قانون للطفل في ١٩٩٣، ودخل القانون حيز التنفيذ مع العزم الأكيد على تعزيز وحماية حقوق الطفل في البلد.

٤٢ - وأضاف أنه في عام ١٩٨٩ عندما زارت السيدة ساداكو أوغاتا ميانمار للمرة الأولى بصفتها خبيرة مستقلة للأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أعلنت بوضوح أن ميانمار في بعض النواحي تعتبر ''مجتمعاً نموذجياً''. وقد تم الاعتراف الرسمي بجهود ميانمار في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عندما قامت لجنة حقوق الطفل بالإعراب عن التقدير في تقريرها لأوجه التقدم الإيجابية الكثيرة في البلد، ومن بينها: إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في ٢٠٠٠، والموافقة على المبادئ والقواعد المتعلقة بقانون الطفل في ٢٠٠١، وإنشاء اتحاد خاص بشؤون المرأة البورمية في ٢٠٠٣، تتضمن ولايته تعزيز وحماية حقوق الطفل، ووضع برنامج وطني لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وبرنامج آخر مشترك للمكافحة ضد هذا المرض للفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)، ووضع خطة وطنية للصحة للفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠١) وبفضلها تم توسيع تغطية تحصين الأطفال إلى جزء كبير من السكان، ووضعت خطة عمل وطنية تحت عنوان ''التعليم للجميع'' وخطة عمل بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية للقضاء على العمل القسري. وأعرب عن شكر ميانمار للجنة على اعترافها بأوجه التقدم التي أشارت إليها في تقريرها، وندد بالحملة السخيفة من الاتهامات التي يبثها المنشقون في الخارج والمجموعات المنبثقة عن منظمات المتمردين السابقة التي لا تزال على الهامش لأسباب عديدة.وأردف قائلا إن حملة ميانمار العسكرية الحالية ليست هامة وأن جنودها قد أتموا انسحابهم من أجل استقرار وسلام البلاد. وأضاف أن الاستراتيجية الأساسية لتلك المجموعات هي حرب الدعاية، التي تكلفها مبالغ طائلة من المال، المقدم من بعض المنظمات غير الحكومية التي تحميها.

٤٣ - وأضاف أن من الواضح أن ميانمار ليست بلداً في حالة صراع مسلح، وأنها تجاوزت عن الكثير من أجل عدم إدراجها في قائمة الدول التي في مثل هذا الوضع، ولكن

الحكومة لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه المشاكل، لهذا قامت في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بتشكيل لجنة على مستوى عالٍ لمنع تجنيد الأطفال، وسمحت مؤخراً للممثل المقيم لليونيسيف في ميانمار بمتابعة عملية تجنيد جميع المتطوعين للقوات المسلحة في البلد.

٤٤ - وأعرب عن أسف ميانمار إزاء قرار الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على بلده، وهو ما لا يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل التي صدق عليها الاتحاد الأوروبي وميانمار، والتي تنص المادة ٢٠٢ فيها بوضوح على أن تتخذ الدول الأطراف جميع الإجراءات المناسبة لتأمين حماية الطفل ضد أي شكل من أشكال التمييز أو معاقبته بسبب الظروف والنشاطات والآراء المعرب عنها أو معتقدات آبائهم أو أولياء أمورهم أو عائلاتهم. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في قائمة الحظر الخاصة بتأشيرات الدخول لكبار موظفي حكومة ميانمار، لم تتضمن أبناءهم فقط وإنما أيضاً أحفادهم، وبعضا منهم حتى ولو كانوا في عمر الدراسة. وإنه لمن السخرية أن يقوم الاتحاد الأوروبي بالدفاع عن حقوق الإنسان، وفي ذات الوقت يخرق واحدة من أهم اتفاقياته.

٤٥ - وأشار إلى أنه على الرغم من ذلك فإن أحدا لا يستطيع أن يقلب النهار ليلا، فقد قامت ميانمار بإعطاء دفعة قوية إلى جهودها من أجل تعزيز وحماية حقوق الطفل. وإن إدخال تعليم حقوق الإنسان في برامج التعليم الأساسية في المدارس الابتدائية والثانوية الذي حدث مؤخراً يؤكد على رغبتها في أن ينشأ الأطفال في عالم تحترم فيه حقوق الإنسان عالمياً، وفقاً لالتراث التليد للبلد وللثقافة البورمية.

٤٦ - **السيدة أبيسيكرا** (سري لانكا): قالت إن سياسة سري لانكا المتعلقة بالأطفال تتفق مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل حتى من قبل أن تقوم بالتصديق عليها وأنها شاركت في تحسين الوضع العام للأطفال في البلد، ومن بين أشياء أخرى، فهي تقدم التعليم والرعاية الصحية مجاناً، كما تقدم إعانات غذائية. وانطلاقاً من هذه القاعدة، سوف تعمل سري لانكا على إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجية التنمية للبلد، وهو ما يتطلب تهيئة البيئة اللازمة للتمكين من التطبيق الجازم للاتفاقية. وذكرت من ضمن الإجراءات الأخرى، أنها جعلت التعليم بين ٥ و ١٤ عاماً إلزامياً، وقامت بتنفيذ برامج للتدريب المهني، وقامت بإطلاق حملات للتطعيم في المدارس والمستشفيات، وقامت برفع العمر الأدنى للعمل إلى ١٤ عاماً مما أتاح تقليل معدلات العمالة بين الأطفال من ٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٢.

٤٧ - وأضافت أن سري لانكا انضمت إلى جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بعمل الأطفال والبروتوكولات الخاصة. وبالإضافة لذلك، تعتبر إساءة معاملة الأطفال وسوء الاستغلال والمعاملة القاسية ضدهم جرائم في القانون الجنائي. وقالت إن السلطة الوطنية لحماية الطفولة هي الجهاز الأساسي المسؤول عن التحقيق في الجرائم وعن تطبيق القوانين في هذا المجال، وعن تنظيم برامج التدرب والتوعية ومراقبة تنفيذ المبادئ بالتعاون مع اليونيسيف. وأردفت تقول إنه يجب أيضاً إبراز عمل العديد من المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الطفل، مثل حملات توعية المجتمع التي يتم بثها من خلال وسائل الاتصال.

٤٨ - وقالت إن الجهود التي تقوم بها الحكومة ومجتمع سري لانكا لتحسين وضع الأطفال في البلد الآن تنتقص منها سياسة تجنيد الأطفال كمحاربين، وهي السياسة التي يطبقها نمور تحرير إيلام تاميل. وعلى الرغم من كل الوعود ومفاوضات السلام، وأيضاً توقيع نمور تحرير إيلام تاميل بالمشاركة مع حكومة سري لانكا على خطة العمل لصالح الأطفال المتضررين من الحرب، وكذلك اليونيسيف

ومنظمات أخرى من بينها التحالف لمنع تجنيد الأطفال وهيومان رايتس واتش ومنظمة العفو الدولية، فقد شهدت كل هذه المنظمات أن الوضع لم يتحسن، وأبرزت الحاجة إلى أن يضغط المجتمع الدولي على منظمات مثل نمور تحرير إيلام تاميل لوضع حد لتلك الممارسة.

٤٩ - وأردفت تقول إن حكومة سري لانكا قامت بتنفيذ خطة عمل وطنية من أجل أطفال سري لانكا، تشمل الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨، وهي مستوحاة من اتفاقية حقوق الطفل والإعلان وخطة العمل الواردين في وثيقة ''عالم أفضل للأطفال''، وبمساعدة اليونيسيف ومنظمة "انقدوا الأطفال" ومنظمة غير حكومية وطنية كبيرة تم الاشتراك في وضع خطة للأطفال بين ٤ و ١٨ عاماً، ومن بينهم ذوو الإعاقة وأطفال الشوارع. والهدف الرئيسي للخطة هو خلق فرص للأطفال في محيط آمن ومناسب لنموهم بشكل عام وتكامل الوسائل لصالح الطفل في السياسة العامة للبلد، مع عدم إغفال القيم الثقافية الخاصة أو حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وذكرت أن الخطة تتضمن تنمية الطفل والتعليم والصحة وتوفير المياه والحماية وعمل الأطفال والعدالة من أجل القصر والاعتراف بأهمية أن ينشأ الطفل في محيط أسري يمنحه الحب والسعادة والتفهم. وقامت اليونيسيف بتهنئة حكومة سري لانكا على تلك الخطة وتعهدت بتدعيمها.

٥٠ - **السيد سين سونغ تشول** (جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية): قال إنه اطلع على تقريري الأمين العام حول وضع اتفاقية حقوق الطفل (A/59/190) ومتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفولة (A/59/274)، وهنأ المنظمات الدولية، ومن بينها اليونيسيف،على عملها على تعزيز وحماية حقوق ورفاهية الطفل. وبالإضافة لذلك، أعرب عن ارتياحه لاقتراح لجنة حقوق الطفل بتنفيذ عملها الخاص بالنظر في تقارير الدول الأطراف في قاعتين بهدف زيادة فعاليتها.

٥١ - وذكر أن وفد جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية يرى ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بوضع سياسات واضحة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل وبالدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفولة وسائر المؤتمرات الدولية الهامة، ووضع الآليات المؤسسية اللازمة لضمان حماية وتعزيز حقوق الطفل. وكذلك يجب على كل دولة وضع وتطبيق سياسات متعلقة بالطفولة بما يناسب وضعها واحتياجاتها الخاصة، في سياق تنفيذها التزاماتها الدولية.

٥٢ - وأشار إلى أن الأطفال والمجموعات المستضعفة الأخرى هم الضحايا الأساسيون للعقوبات والعقبات الاقتصادية الناتجة عن التدخل في الأمور الداخلية لأي بلد، مثل الاحتلال العسكري والصراعات المسلحة والعنصرية وكره الأجانب، وأن من الضروري عدم تسييس قضايا الأطفال. وبالإضافة لذلك ذكر أن التعاون والتضامن الدوليين في هذا المجال هامان للغاية وأنه يجب على المنظمات الدولية مثل اليونيسيف تحمل مسؤولية كبيرة من أجل أن تتعاون مع الحكومات في حماية وتعزيز حقوق الطفل.

٥٣ - وقال إن حكومة كوريا الديموقراطية الشعبية تعطي دوراً أساسيا للأطفال، وقد سنت قوانين تضمن تعليمهم ونشأتهم، تضاف إلى الحقوق المدونة في اتفاقية حقوق الطفل. وبالإضافة لذلك، وعلى الرغم من الكوارث الطبيعية التي عانت وتعاني منها البلد في السنوات الأخيرة والعوائق والصعوبات الاقتصادية التي تقاسيها منذ أكثر من نصف قرن، قامت الحكومة بتوفير التعليم والرعاية الصحية مجاناً إلى جميع الأطفال، وتقوم ببذل الجهود من أجل تحسين وضعها في تنفيذ أهداف وثيقة ''عالم أفضل للأطفال'' وقامت لجنة حقوق الطفل بدراسة التقرير الدوري الثاني للحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٥٤ - **الدكتور تان كي كوونغ** (ماليزيا): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن أولويات دول الرابطة فيما يتصل بالأطفال حددها الاجتماع الوزاري الثالث حول الرفاهية الاجتماعية، الذي عقد في ١٩٩٣، ووردت مؤخراً في الوثائق الأساسية التي تمت الموافقة عليها فيما يتعلق بخطة عمل هانوي في ١٩٩٨ ومن خلال تنفيذ مجموعة من الخطط التي ترمي إلى تنفيذ أهداف برنامج رؤية ٢٠٢٠ لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفي إعلان الالتزام بالأطفال في ٢٠٠١، وفي الإعلان الثاني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي إعلان الالتزام بالأطفال في ٢٠٠١ وفي إعلان الالتزام الثاني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، (بالي II)، وتشمل تلك الوثائق جميع العناصر اللازمة من أجل معيشة الأطفال وحمايتهم وتنميتهم، وتولي اهتماماً خاصاً لمكافحة إساءة معاملة الأطفال والنساء والعنف الذي يقع عليهم، والتطبيق التام لاتفاقية حقوق الطفل التي تشترك فيها جميع دول الرابطة، ودعم الأسرة لتهيئة بيئة أكثر أمناً ورعاية للأطفال، وتدعيم مشاركة جميع قطاعات المجتمع في التنمية الاقتصادية، و إدراج المسائل التي تهم الأطفال في عمليات التكامل الإقليمي. وأضاف أنه يجري إعداد برنامج عمل فيانتيان الذي يحل محل برنامج عمل هانوي، وستتم الموافقة عليه في القمة العاشرة لرؤساء دول وحكومات مجموعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي ستعقد في ٢٩ كانون الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية.

٥٥ - وقال إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تتعاون مع اليونيسيف في خطة عمل من أجل تنفيذ الأهداف ذات الأولوية في اتفاقية حقوق الطفل وفي إعلان الالتزام بالأطفال ووثيقة ''عالم أفضل للأطفال''. وفي هذا الصدد، قدمت اليونيسيف اقتراحاً حول وضع نطاق متعدد التخصصات من أجل حماية الأطفال من الاستغلال والهجر. وتقوم اليونيسيف بتقديم مساعدة تقنية من أجل مشروع رابطة أمم جنوب شرق آسيا حول حماية وتنمية الطفل في مراحل الطفولة المبكرة، وتنظيم مشاورات وزارية دورية لشرق آسيا والمحيط الهادي لتقييم أوجه التقدم التي تم إحرازها في المنطقة فيما يتعلق بالأهداف المحددة في القمة العالمية للطفولة.

٥٦ - السيدة أسمادي (أندونسيا): قالت إن وثيقة ''عالم أفضل للأطفال'' ساهمت كأساس لدمج تعزيز حقوق الطفل في البرنامج الوطني للتنمية في إندونيسيا. ومن جانب أخر، قامت الحكومة بوضع برنامج وطني للأطفال بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للطفولة يمتد لعام ٢٠١٥ ويركز على الصحة والتغذية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز ورعاية وتنمية الطفل في مراحل الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والحماية من أشكال الاستغلال. وفيما يتعلق بالحماية، ففي عام ٢٠٠٢ تمت الموافقة على قانون لحماية القصر وتم إنشاء لجنة وطنية لحماية القصر مسؤولة عن تطبيقه. وأردف أنه يتم حالياً تنفيذ ثلاث خطط عمل وطنية من أجل مكافحة الأشكال السيئة لعمل الأطفال والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وإساءة معاملة النساء والأطفال. وعلى المستوى الإقليمي، قامت حكومة إندونيسيا، بالتعاون القوى مع المنظمة الدولية للهجرة وبالمشاركة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا واستراليا باتخاذ إجراءات عديدة تتركز في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في الإقليم.

٥٧ - وأضافت أنه فيما يتعلق بالصحة تسعى الحكومة إلى خفض نسبة الوفيات بين الأمهات والأطفال وسوء التغذية، وتحسين الصحة وتوفير المياه الصالحة للشرب ومكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز وتدعيم التطعيم والحصانة وتوفير الخدمات الصحية الأساسية في جميع مناطق البلد. وفيما يتعلق بالتعليم، فإن القانون ٢٠٠٣/٢٠ حول النظام الوطني للتعليم يؤكد أهمية التعليم للجميع كجزء من البرنامج العام لتنمية البلد ويشترط وجو ب تخصيص أموال

كافية لتدعيم برنامج تسع سنوات للتعليم الإلزامي وتحسين نوعية التعليم الأساسي وتقديم دعم مالي حتى تتمكن الأسر محدودة الدخل من تعليم أبنائها. واختتمت كلمتها قائلة إن حكومة أندونسيا تقوم بدراسة التوصيات والملاحظات التي وضعتها لجنة حقوق الطفل حول التقرير الدوري النهائي بهدف إدراجها في برامجها الوطنية.

٥٨ - **السيدة أسومو** (كوت ديفوار): قالت إن الفقر وسوء التغذية ووباء نقص المناعة البشرية/الإيدز والتمييز بجميع صوره والصراعات المسلحة والإرهاب أصبحت حدثاً يومياً في حياة الأطفال، وأبدت تعاطفها مع الضحايا من طلاب بيسلان وجميع الضحايا الأبرياء للصراعات. وأضاف أنه وفقاً لإحصاءات اليونيسيف، يموت سنوياً ١١ مليون طفل لم يكملوا عامهم الخامس بسبب نقص الخدمات الأساسية. ولمواجهة تردي خدمات الرعاية الصحية وارتفاع معدلات الأمراض والوفيات بين الأمهات والأطفال التي تزداد بصورة مستمرة قامت حكومة كوت ديفوار بتنفيذ مشروع، بالتعاون مع اليونيسيف وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، سيمتد لفترة ١٥ شهراً بهدف تدعيم إمكانيات خدمات الصحة في المقاطعات الأكثر تضرراً من الأزمات، من خلال توفير الأجهزة والأدوات الصحية والتطعيمات والأدوية الأساسية وإنشاء مستوصفات للمساعدة في فترة ما قبل الولادة والمساعدة في الولادة وتوزيع ناموسيات معقمة طاردة للحشرات. ومن جانب آخر، في نطاق الحملة الوطنية للتطعيم ضد الحصبة خلال العام الحالي، يتم إعطاء لقاحات ضد شلل الأطفال بهدف محاربة الظهور الجديد لهذا المرض في شمال البلاد. وأضافت أن الحملة موجهة إلى الأطفال من ٩ شهور إلى ١٤ عاماً وستمتد إلى جميع الأراضي الوطنية تقريباً.

٥٩ - وأبدت قلق حكومة كوت ديفوار إزاء مشكلة الأطفال المختطفين وإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم، ولذا اتخذت سلسلة من الإجراءات المؤسسية والقانونية لمحاربة تلك الظواهر، ومن بينها الحماية التي يوفرها الدستور للمجموعات المستضعفة وحظر الأشكال السيئة لعمل الأطفال وأيضاً أحكام عديدة في القانون الجنائي تحظر احتجاز القصر، ومشروع قانون حول إساءة معاملة الأطفال. وأردفت تقول إنه فيما يتعلق بالخطط الإقليمية والدولية، قامت كوت ديفوار بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ الخاص بالعمر الأدنى للعمل و رقم ١٨٢ المتعلق بحظر الأشكال السيئة لعمل الأطفال، وبدأت في عملية التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقين ببيع الأطفال والاتجار بالأطفال واستخدام الأطفال في المواد الإباحية و مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة. وأيضاً قامت بالتصديق على الميثاق الأفريقي حول حقوق ورفاهية الطفل، واشتركت في العديد من الاجتماعات، من أهمها الاجتماعات التي عقدت في كوتونو في ١٩٩٨ وفي ليبرفيل ولومي في شباط/فبراير وأيار/مايو في ٢٠٠٠، والتي تم فيها وضع أسس للعمل من أجل المكافحة الجماعية لاختطاف الأطفال عبر الحدود. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وقعت على اتفاق ثنائي للتعاون مع مالي يتعلق بمكافحة إساءة معاملة الأطفال، وفي أب/أغسطس ٢٠٠٣، أبرمت اتفاق تعاون مع مكتب العمل الدولي، أسفر عن إنشاء لجنة توجيهية لمكافحة عمل الأطفال تعتبر بمثابة متابعة للبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال.

٦٠ - وأضافت أن تجنيد الأطفال يعتبر شكلاً جديداً من أشكال عمل الأطفال الذي يحولهم إلى مشتركين وضحايا للحرب والصراعات المسلحة في ذات الوقت، وفي السنوات الأخيرة تسبب في موت مليونين من الأطفال وإصابة أربعة ملايين آخرين وترك مليون من اليتامى و١٠ ملايين آخرين يعانون من عواقب الاحتجاز والسجن وموت آبائهم. ولذا،

فإنه من الملح إيجاد حل لتلك المشكلة بهدف إعادة هؤلاء الأطفال إلى أسرهم وإلى المجتمع حتى يتمكنوا من معاودة الضحك واللعب والتمتع بطفولتهم.

٦١ - **السيدة كوسورغبور** (غانا): قالت إنه إزاء وضع الأطفال الأليم في العالم، الذي أوضحه الأمين العام في تقريره الثاني حول متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفولة، فإن من الضروري زيادة التعاون الدولي وتوحيد الموارد من أجل تطبيق المبادئ المدونة في اتفاقية حقوق الطفل وأهداف الألفية والوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفولة التي تحمل عنوان ''عالم أفضل للأطفال''، بهدف حماية وتعزيز حقوق ورفاهية الطفل. وفي هذا الصدد، أعربت غانا عن ارتياحها للدور الكبير الذي تقوم به الآليات الإقليمية والتعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل تقييم الموقف وإيجاد حلول للمشاكل الإقليمية. وأردفت تقول في هذا السياق، إنه يجب إبراز تعاون الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأمانة العامة للتحالف الجديد لتنمية أفريقيا واليونيسيف، الذي أسفر عن إصدار وثيقة بعنوان "الوجه الشاب لمبادرة تنمية إفريقيا(Nepad)" حول مساهمة مبادرات التحالف الجديد لتنمية أفريقيا في الأهداف المحددة في وثيقة ''عالم أفضل للأطفال''، وفي الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أنه من السار أيضاً ملاحظة أن تعاوناً مماثلاً في التقرير الأول حول وضع الأطفال في أفريقيا أسفر عن مشروع إنشاء قاعدة للمعلومات حول المؤشرات المتعلقة بالطفولة من أجل أفريقيا.

٦٢ - وأردفت تقول إن حكومة غانا قامت بالعديد من المبادرات لتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأطفال وفقاً للالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقية حقوق الطفل التي صدقت عليها غانا في ١٩٩٠، ومن بين تلك المبادرات، نوهت بمبادرة إصلاح عدة قوانين للمساهمة في التطبيق الفعال لحقوق الطفل الأساسية حسب الاتفاقية وإصدار قانون للقصر والموافقة على قانون حول عدالة القصر. وقالت إنه من أجل تأمين الإدماج المؤثر لحقوق الطفل في السياسات الوطنية للتنمية، تم تدعيم قدرة المنظمات الحكومية في هذا المجال (اللجنة الوطنية للطفولة في غانا، والمجلس الوطني من أجل تنمية المرأة)، وتم شن حملة لتوعية السكان حول ضرورة مكافحة إساءة معاملة الأطفال وهجرهم، وقامت بوضع استراتيجيات من خلال صندوق تنمية المرأة لتدعيم قدرة السكان على إعالة أسرهم. وبالإضافة لذلك، تعنى الحكومة بشكل خاص بتحسين وصول التعليم الأساسي ورفع مستوى التعليم وأيضاً بالتدريب المهني، وتبذل جهداً من أجل تدعيم التعاون بين المنظمات غير الحكومية التي تعمل لصالح الأطفال.

٦٣ - وقالت إن المشاق التي يتكبدها آلاف الأطفال المتأثرون من مواقف الصراع في جميع أنحاء العالم ينبغي أن تدفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات محددة لتخفيف معاناتهم. وإذا كانت غانا تقدر الدور الهام الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام فيما يتصل بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة في هذا المجال، فإنها توضح أهمية تكامل تلك المسائل في عمل المنظمات التابعة للأمم المتحدة وتحسين التناسق في تصديها لتلك المشكلة.

٦٤ - **السيد تيكله** (إريتريا): قال إن جميع مجتمعات العالم الحديث ملتزمة تجاه الأطفال ومهتمة بتلبية احتياجاتهم المعنوية والأخلاقية والمادية، فتلك مهمة أساسية وأولوية اجتماعية هامة. ولهذا فمن غير المقبول أن يكون الأطفال هم الضحايا الأساسيين لانتهاكات حقوق الإنسان الأكثر فظاعة، وخاصة فقدان الهوية والمواطنية وعمل الأطفال والتجنيد العسكري للأطفال والاستغلال الجنسي والاحتجاز والبيع والاستعباد والختان والإكراه على الزواج في سن مبكرة والتعرض لعوامل تعرض صحتهم للخطر. وذكر أنه بالإضافة لذلك توجد علاقة سببية بين الفقر وانتهاك حقوق

الطفل الإنسانية وأن نقص التعليم المناسب وفرص العمل تسهل استخدام الأطفال في القوات العسكرية العادية أو المجموعات المسلحة وإساءة معاملة الأطفال والاستعباد بسبب الديون ونشاطات أخرى غير مشروعة.

٦٥ - وذكر أنه خلال النضال من أجل الحرية، كان شعار جبهة تحرير إريتريا هو ''كل ما هو أفضل للطفل''. وظل هذا المبدأ السياسي يطبق بصرامة خلال السنوات الصعبة من الحاجة والعوز. وبعد تحقيق الاستقلال بفترة قصيرة، صدقت إريتريا على اتفاقية حقوق الطفل. ومنذ ذلك الوقت، تمنح أطفالها وشبابها الأولوية في جميع القوانين الأساسية للبلد وخاصة الميثاق الوطني (١٩٩٤) وسياسة الاقتصاد الكلي ١٩٩٦ والدستور ١٩٩٧. وأضاف أن السياسة الوطنية وتوجيهاتها تكفل تنفيذ تلك الأحكام القانونية.

٦٦ - وأردف يقول إنه بالنسبة لإريتريا فإن صحة وتعليم الأطفال يؤكد مستقبل الأمة. ولذلك بدأت الحكومة في برنامج للوقاية الصحية من أجل الأطفال لتحصينهم من أمراض الطفولة الشائعة في البلدان النامية، خاصة حمى المستنقعات وشلل الأطفال والدرن. وبالإضافة إلى ذلك تولى الحكومة اهتماماً خاصاً لمنع انتقال متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز من الأم إلى الولد وتعني بالأطفال الذين يصبحون يتامى بسبب هذا المرض. وكذلك تعهدت الحكومة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تقليل نسبة الوفيات بين الأطفال ووضعت نظاماً صارماً للتطعيم.

٦٧ - وذكر أنه خلال سنوات الحرب، تميزت برامج التعليم والصحة للجبهة بإنجازاتها البارزة، التي كانت بمثابة نماذج للدول التي لا يوجد فيها صراعات. وإن الالتزام بالتعليم ما هو إلا استمرار لهذا التراث النبيل، وقد قررت الحكومة تقديم الفرص التعليمية المتعادلة في الأحياء البعيدة عن العاصمة وتأمل أن يأتي اليوم الذي يتمكن فيه الأطفال من الذهاب إلى المدرسة في قراهم سريعاً. وقال إنه بالإضافة لذلك، ومن أجل تحسين الوصول والفعالية، قامت الحكومة بتنفيذ إصلاح متعمق في النظام التعليمي.

٦٨ - وأضاف أن التزام حكومة إريتريا بتعزيز وحماية حقوق الطفل انعكس أيضاً في موقفها الثابت فيما يتعلق بالعنف، والذي يتمثل في العديد من الأحكام القانونية التي تم اتخاذها منذ الاستقلال وفي برامج التوعية وتعزيز الحقوق التي يتم تنفيذها من قِبَل منظمات مثل الاتحاد الوطني للمرأة في إريتريا. وفي هذا الصدد أعرب عن ارتياحه لنشر تقرير الأمين العام حول العنف ضد الأطفال.

٦٩ - وأضاف أن التضحية القاسية بالأطفال في الصراعات المسلحة، سواء كانت صراعات داخلية أو خارجية، تزيد من قلق شعب إريتريا لأن البلد عانت خلال أكثر من ٣٠ عاماً من دمار رهيب على يد الجيوش المعادية، المسلحة بقوات خارجية شرقية وغربية والمزودة بأحدث أسلحة الدمار التي تحظر حقوق الإنسان الدولية استخدام بعضها. وأردف أنه من نجا من القنابل العنقودية والنابالم والغازات السامة، يموتون حالياً بسبب الألغام الأرضية والذخائر والمتفجرات. وبالإضافة إلى ذلك توجد بلاغات بأن بعض الأطفال المختطفين خلال الاعتداء الأخير تم استخدامهم لإزالة الألغام أو كدروع بشرية وآخرون تم إجبارهم على العمل كعبيد وتم اغتصاب طفلات لا تزيد أعمارهن عن ١٢ عاماً .

٧٠ - وأضاف أنه قد تم الإبلاغ عن اختفاء أكثر من ٢٠ مليون أفريقي، أغلبيتهم من الأطفال، تم اغتيالهم بأسلحة صغيرة وخفيفة. وأن بيع الأطفال وإساءة معاملتهم وعمل الأطفال والاستغلال الجنسي التجاري واستخدام الأطفال في المواد الإباحية ونشاطات أخرى غير مشروعة قد بلغت نسباً مخيفة. وأبلغت منظمة العمل الدولية أنه لا يزال ٢٤٠ مليون بعملون، منهم ١٨٠ مليونا يتم استغلالهم بطريقة لا

تحتمل، و ٨,٤ مليون يشتغلون في شبكات بيع الأفراد و ٠٠٠ ٢٢ طفل يموتون بسبب الحوادث في العمل. وأردف أن الفقر والتخلف وكذلك الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الغنية والفقيرة، التي تزيد بمعدل ثابت، هي الأسباب الرئيسية لتلك الظاهرة، وخاصة في عصر العولمة. ولهذا تقدر إريتريا العمل الدائب الذي تقوم به منظمة العمل الدولية واليونيسيف والمنظمات الدولية الأخرى وجهودها من أجل القضاء على انتهاكات حقوق الطفل، وخاصة من خلال أنشطتها للتوعية والحماية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠